تزامنت مع بدء الامتحانات.. أزمة النقل وصلت إلى ذروتها منذ ١٠ أيام

مسؤول في وزارة النفط لـ«الوطن»: معالجة الخلل في منظومة الـ«جي بي إس» خلال ساعات وليس أياماً

فادي بك الشريف

تفاقمت أزمة النقل والازدحامات في العاصمة دمشق لساعات مع استمرار الخلل الحاصل في منظومة التتبع الإلكتروني الـ«جي بي إس» لأسباب أكدت محافظة دمشق أنها تعود للمعنيين في وزارة النفط وليست مرتبطة بوجود نقص في مادة المازوت.

مصادر المحافظة عادت لتؤكد «الوطن» أن هناك تواصلاً مستمراً مع المعنيين في الوزارة لتلافي الخلل وعودة الأمور إلى وضعها الطبيعي بتأمين المادة بشكل منتظم لكل السرافيس العاملة، مضيفة: هناك وعود بتجاوز المشكلة في أسرع وقت، علماً أن الموضوع ليس من اختصاص المحافظة ولا يدخل ضمن مهامها على الإطلاق.

سائقون أكدوا لـ«الوطن» أن بدء المشكلة كان يوم الخميس ٨ الشهر الماضي ولا تزال مستمرة إلى الآن إذ يوجد نقص في كمية المحروقات المخصصة للسرافيس، مع خروج عدد منها عن الخدمة في العديد من الخطوط وتحديداً في تجمعات البرامكة وشارع الثورة وتحت جسر الرئيس والفحامة.

وبررت المصادر الرسمية السبب بحدوث عطل طارئ في منظومة عمل الـ«جي بي إس» أثر في واقع تزود كل السرافيس بالكميات اللازمة من المازوت، مع توقف عدد من البطاقات ما انعكس على واقع التعبئة، ناهيك بأن تطبيق ميزة بداية الخط ونهايته على ١٧ خط نقل في العاصمة، أدى إلى خروج السرافيس غير الملتزمة بمسار عملها من عملية التزويد بالمادة ما أحدث نقصاً أيضاً في عدد السرافيس.

هذا وتزامن حدوث المشكلة مع انطلاقة امتحانات الشهادة الثانوية بفروعها المختلفة وشهادة التعليم الأساسي، ليزيد «الطين بلة» ويحدث انعكاساً سلبياً على وصول الطلاب إلى الامتحانات بشكل مريح، ناهيك عن حدوث الأزمة في عدد من تجمعات كليات جامعة دمشق في منطقة البرامكة وبرزة، في ظل عدم حصول السائقين على مخصصاتهم الكاملة ما انعكس على واقع تخديم العديد من الخطوط.

في السياق، أكد مصدر مسؤول في وزارة النفط لـ «الوطن» أن هناك متابعة لواقع معالجة هذا الخلل، مطمئناً بعودة الأمور إلى طبيعتها في أقصر وقت ممكن لتجاوز المشكلة في غضون ساعات وليس أياماً.

وبالنظر إلى واقع الطلبات تحصل محافظة دمشق على ٢٠ طلباً يومياً من مادة المازوت و٣٠ طلب بنزين، علماً أن حاجة المحافظة حالياً من الطلبات تقدر بما يزيد عن ٦٠ طلباً من المحروقات يومياً للقيام بالدور المطلوب وتخديم مختلف الفعاليات من مشاف وأفران ومدارس ووسائل النقل، على حين تؤكد المصادر الرسمية لـ«الوطن» أن عملية توزيع مازوت التدفئة في العاصمة متوقفة حالياً.

> حاجة «دمشق» مايزيد عن ٦٠ طلباً يومياً من المحروقات وتوزيع مازوت التدفئة متوقف حالياً

وكان عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في المحافظة قيس رمضان أكد أن هناك متابعة يومية لواقع تأمين المادة لجميع الفعاليات ضمن أولويات عمل تشمل الأفران والمشافي بما في ذلك قطاع النقل، مبيناً وجود خلل تقني في منظومة الـ«جي بي إس»، مع وعود مقدمة للمحافظة بإصلاح المنظومة في أسرع وقت، علماً أن هذا الأمر يتابع من المديرية العامة لنظم المعلومات في وزارة النفط، وهو ليس من مهام أو اختصاص المحافظة على الإطلاق. فيما نفى مدير هندسة النقل والمرور في ريف دمشق بسام رضوان في تصريح سابق لـ«الوطن»، مسؤولية المحافظة عن عدم تزويد وسائل النقل العاملة في الريف سواء التي تأخذ مخصصاتها من دمشق أو من ريف دمشق، مبيناً أن تفاقم الأمر يعود سببه لتطبيق الشركة العامة لتخزين وتوزيع المشتقات النفطية ميزة بداية الخط ونهاية الخط، منتقداً «محروقات» للتأخر في تنفيذ الأوامر الصادرة عن المحافظة لنهاية كل شهر وذلك بما يخص تفعيل بطاقة وإسناد مركبة وتحديد مسار، مبيناً أن عدد سرافيس المحافظة نحو ٧ آلاف سرفيس تحصل ٣ آلاف منها على مخصصاتها من الوقود من العاصمة.

أزمة النقل العام مستمرة على خطوط طرطوس رغم تشغيل الـGPS عليها!!

عضو مكتب تنفيذي: أسطول قديم وغير محدّث منذ ٢٠ عاماً وعدده قليل

طرطوس- هيثم يحيى محمد

لا تزال أزمة النقل العام على معظم خطوط محافظة طرطوس مستمرة وترخي بظلالها السوداء على المواطنين ومن بينهم العاملون في الدولة الذين يعيشون معاناة كبيرة مادياً ونفسياً نتيجة هذه الأزمة التي خففت منها قليلاً أجهزة التتبع لكنها لم تنهها أبداً ولاسيما أن مستخدمي النقل العام يزداد عددهم بعد الارتفاعات الكبيرة لسعر مادة البنزين وبالتالي عدم قدرة الكثير من أصحاب السيارات الخاصة الذين لديهم أعمال في مدينة طرطوس على الذهاب والإياب اليومي بسياراتهم واضطرارهم لاستخدام وسائط النقل العامة.

ويقول المحامي زينون عبد من سكان مدينة صافيتا في شكوى لـ«الوطن» باسمه وباسم الكثير من أبناء منطقة صافيتا الذين يستخدمون وسائل النقل العام في ذهابهم لمدينة طرطوس وعودتهم منها: يعاني ركاب خط طرطوس صافيتا- طرطوس وبالعكس من أزمة خانقة تتمثل بازدحام شديد وتدافع وحمولة زائدة.. إنه مشهد يومي مكرر وحجة السائقين عدم توافر مادة المازوت رغم تركيب أجهزة GPS حيث لم تحل الأزمة بل زادت البلبلة علما أن الخط مخدم بما يزيد على ١٦٠ سيارة مسجلة بمديرية النقل.

وأضاف: منطقياً لو يتم تسيير ١٠ سيارات كل ساعة بمقدار رحلة واحدة ذهاباً وإياباً لكل سيارة لبقي الخط مخدماً بأريحية لمدة تقرب من ١٦ ساعة باليوم أما الواقع فمزر وبين شرطة مركز الانطلاق ومراقب الخط والسائقين العاملين عليه احتار المواطن ماذا يفعل ويتساءل إلى متى ستستمر هذه الأزمة؟

بدوره عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل في مجلس المحافظة آصف حسن قال: مشكلة السير بين طرطوس وصافيتا أنها باتجاه واحد بمعنى ذروة صباحية بصافيتا وذروة ظهيرة بطرطوس، كل المكروباصات تنقل صباحا ركاب صافيتا باتجاه طرطوس مع الاعتماد على باصات إضافية من خط صافيتا دمشق وحمص لنقل كل الركاب، ولكن لا أحد يعود من طرطوس بعدها إلى صافيتا من دون ركاب.. والعكس صحيح الأزمة من طرطوس باتجاه صافيتا ظهراً وبعد تفعيل GPS أصبح يتعذر الاعتماد على سرافيس من خطوط أخرى في حالات الذروة وبالتالي نتواصل مع شركة GPS حول إمكانية إسناد مسار إضافي للسرفيس في حالات كهذه.. ونفكر بقفل الخط من كراج طرطوس إلى كراج صافيتا ولكن قد تحدث مشكلة أخرى يبقى الركاب في وسط الخط ينتظرون لأن السرفيس يأتي ممتلئاً من صافيتا إلى طرطوس وخاصة طلاب خربة المعزة ولا تشريع بنقل خط سرفيس قسرياً إلى خط آخر. وسائقو سرافيس صافيتا المقيمون في طرطوس لا يذهبون فارغين صباحاً لإنزال ركاب صافيتا....

ويضيف: بالمختصر لدينا معاناة من ذلك والإجراءات التي سنقوم بها هي رسم مسار إضافي آخر وهذا مرهون بتقنية GPS إضافة إلى المناوبة المسائية علماً بأننا نقبل أي طلب بالنقل إلى خط طرطوس صافيتا... هذا هو الواقع عدد ركاب زائد بحكم الكثافة وعدد سرافيس غير كاف نسبيا وسقف محروقات محدد.. وكما تعلمون كل خطوط المحافظة بها نقص سرافيس.. وأسطول قديم وغير محدث منذ عشرين عاماً رغم ازدياد عدد السكان وأسباب أخرى كثيرة كلها تسهم في الأزمة.. إننا نقوم بضبط كمية المحروقات والزام السرافيس بالعمل كل على خط سيره الأساسي لكن ماذا نستطيع عمله إذا كان هناك نقص بعدد السرافيس؟

الأموال متوفرة... لكن عقبات أخرى تحول دون تنفيذ ١٢ مشروعاً للصرف الصحي بالسويداء

السويداء- عبير صيموعة

شكاوى عديدة وصلت «الوطن» من الأهالي في عدد من القرى والبلدات على ساحة المحافظة جراء التأخير في استكمال أعمال خطوط الصرف الصحي المباشر بها ضمن تلك القرى من سنتين أو أكثر مؤكدين أن التأخير في الأعمال ألحق ضرراً في كثير من الأراضي ومحيط البيوت التي تمر عبرها تلك الخطوط بسبب التأخير.

أكد رؤساء البلديات ممن تواصلوا مع «الوطن» في بلدات وقرى (القريا- مردك -المجدل- أم الرمان- حبران- سهوة الخضر- عتيل) أنه كان من المفترض أن يتم المباشرة باستكمال الأعمال بمشروعات خطوط الصرف الصحي المباشر بها والتي تم تعهيدها لجهات القطاع العام والخاص ضمن قراهم منذ بداية العام الحالي ولكن عدم رصد المبالغ المطلوبة لها ضمن الموازنة المستقلة وضمن الآلية التي تم اتباعها خلال السنوات السابقة أدى إلى توقف العمل مما انعكس سلباً على الأهالي فضلاً عن أن التأخير ليس من صالح العمل جراء فروق الأسعار التي ستترتب على تلك المشروعات.

عضو المكتب التنفيذي لمجلس محافظة السويداء رئيس مكتب التخطيط والموازنات والخدمات بسام عامر أوضح لـ«الوطن» أن عدد مشروعات الصرف الصحي والتي من المفترض استكمال الأعمال ضمنها على الموازنة المستقلة منذ بداية العام الحالي يتجاوز الـ١٣ مشروعاً تتوزع بواقع ثلاثة مشروعات ضمن مدينة السويداء في منطقة دوار النجمة وثلاثة مشروعات ضمن قرية مردك ومشروعين ضمن قرية عتيل لتتوزع باقي المشروعات في قرى المجدل- سهوة الخضر- أم الرمان- حبران- القريا بواقع مشروع لكل قرية.

وأكد أن التأخير في استكمال هذه المشروعات المباشر بها يعود إلى عدم رصد الاعتمادات على الموازنة العامة للدولة والذي تعود أسبابه إلى التعليمات الصادرة عن الحكومة والتي تقضي بنقل مشروعات الصرف الصحي إلى الشركة العامة للصرف الصحي موضحاً أن هذا النقل لا يتم إلا بعد أن تفرغ اللجنة القضائية التي تتركز مهمتها بتسليم المشروعات إلى الشركة العامة للصرف الصحي أصولاً لأنها الجهة المخولة بذلك إلا أنه ومنذ بداية العام وحتى تاريخه لم تفرغ اللجنة من عملها الأمر الذي أدى إلى بقاء المشروعات على حالها رغم أن الاعتمادات لاستكمال المشروعات المذكورة وإنهائها متوافرة لدى الشركة العامة للصرف الصحي في المحافظة.

علماً أنه وبناء على قرار نقل مشروعات الصرف الصحي إلى الشركة العامة للتنفيذ من قبلها تم إعداد مذكرة وصف حالة راهنة لكل مشروع على حدة وتصديقها من المحافظ مع جرد محتويات كل إضبارة ليتم تسليمها أصولاً لشركة.

تفتقد أدنى مقومات السلامة العامة

مولدات الأمبير خطر يهدد سكان حلب وعدة حوادث تسببت بأضرار كبيرة

حلب- خالد زنكلو

تشكل مولدات الأمبير في مدينة حلب مصدر خطر على السكان لافتقادها أدنى مقومات السلامة العامة، الأمر الذي تسبب بوفاة العديد من الأشخاص وحرائق في الممتلكات لا تزال وتيرتها في تصاعد.

ويقتصر دور مجلس مدينة حلب على منح رخصة لإشغال مولدات الأمبير لأرصفة المدينة من دون تتبع واقعها المزري على أرض الواقع، سواء لجهة نظافة البقعة المقامة عليها أو عدم تلبيتها لشروط السلامة العامة، على الرغم من تزويدها أحياء المدينة بالكهرباء منذ أكثر من ١٠ سنوات.

وتشكل براميل وخزانات المازوت الملحقة بالمولدات قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت ملحقة الأذى بالجوار، وخصوصاً بالسيارات المركونة بالقرب منها، ولذلك يحرص أصحاب السيارات على ركنها في حيز بعيد عنها بعد تكرار حرائق المولدات والسيارات التي بجوارها.

كما يسبب التمديد العشوائي لأكبال وشرائط الكهرباء الممتدة من المولدات إلى العلب الموزعة على الشوارع أو من العلب إلى داخل المنازل المستفيدة من الخدمة، أضراراً بشرية بالأهالي أودت بحياة العديد منها، ولاسيما الأطفال الصغار، إذ لا يراعي في التمديد أي من عناصر الأمان، وخصوصاً عدم رفع الأشرطة لمسافة كافية من الأرض.

وطالب مشتركون بخدمة الأمبيرات عبر «الوطن» بفرض شروط السلامة العامة على أصحاب المولدات من الجهات المعنية تجنباً للمزيد من الخسائر البشرية والمادية التي تلحقها بهم، عدا الشوارع أو من العلب إلى داخل المنازل المستفيدة من الخدمة، أضراراً بشرية بالأهالي أودت بحياة العديد منها، ولاسيما الأطفال الصغار، إذ لا يراعي في التمديد أي من عناصر الأمان، وخصوصاً عدم رفع الأشرطة لمسافة كافية من الأرض.

وطالب مشتركون بخدمة الأمبيرات عبر «الوطن» بفرض شروط السلامة العامة على أصحاب المولدات من الجهات المعنية تجنباً للمزيد من الخسائر البشرية والمادية التي تلحقها بهم، عدا الشوارع أو من العلب إلى داخل المنازل المستفيدة من الخدمة، أضراراً بشرية بالأهالي أودت بحياة العديد منها، ولاسيما الأطفال الصغار، إذ لا يراعي في التمديد أي من عناصر الأمان، وخصوصاً عدم رفع الأشرطة لمسافة كافية من الأرض.

وطالب مشتركون بخدمة الأمبيرات عبر «الوطن» بفرض شروط السلامة العامة على أصحاب المولدات من الجهات المعنية تجنباً للمزيد من الخسائر البشرية والمادية التي تلحقها بهم، عدا عن منح رخصة لإشغال مولدات الأمبير لأرصفة المدينة من دون تتبع واقعها المزري على أرض الواقع، سواء لجهة نظافة البقعة المقامة عليها أو عدم تلبيتها لشروط السلامة العامة، على الرغم من تزويدها أحياء المدينة بالكهرباء منذ أكثر من ١٠ سنوات.

وتشكل براميل وخزانات المازوت الملحقة بالمولدات قنبلة موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت ملحقة الأذى بالجوار، وخصوصاً بالسيارات المركونة بالقرب منها، ولذلك يحرص أصحاب السيارات على ركنها في حيز بعيد عنها بعد تكرار حرائق المولدات والسيارات التي بجوارها.

كما يسبب التمديد العشوائي لأكبال وشرائط الكهرباء الممتدة من المولدات إلى العلب الموزعة على الشوارع أو من العلب إلى داخل المنازل المستفيدة من الخدمة، أضراراً بشرية بالأهالي أودت بحياة عوادمها التي تنفث الدخان السام بكثافة.

«الوطن» أحصت احتراق العديد من مولدات الأمبير التي نتج عنها الحاق ضرر بممتلكات السكان، ومنها الحريق الذي نشب في ١٤ الشهر الجاري في مولدة خلف سوق مهرجانات غرفة تجارة حلب في حي المهندسين غربي المدينة، والذي أدى لاحتراق باصي نقل ركنا بالقرب منها.

كما انفجرت مولدة في ١٧ كانون الثاني الفائت في حي الشعار شرق المدينة بفعل الضغط الزائد على استطاعتها، كذلك نشب حريق بمولدة في ٢٨ تشرين الثاني الماضي في حي المواصلات وتسبب باحتراق ٩ سيارات امتدت إليها النار بالقرب منها.

وقبل ذلك احترقت ٩ سيارات أخرى في حي الأعظمية جراء النار المندلعة في إحدى مولدات الأمبير نتيجة تسرب مادتي الزيت والمازوت منها، وهو سبب احتراق مولدة في ساحة الخضرة بحي الفردوس ومولدة في حلب الجديدة وأخرى في حي حلب الجديدة الشمالي ومولدة في شارع تشرين في ٢٨ أيلول المنصرم.